

الى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

التدابير المتخذة لحماية القدرة الشرائية للمواطنين جراء ارتفاع أسعار اللوازم المدرسية برسم الدخول المدرسي 2022-2023

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته, و بعد.

اختار المغرب نهج المنافسة الحرة في تنظيم أسعار السلع والمنتجات والخدمات، وهو ما أكدت عليه أحكام الفقرة الثانية من الفصل 35 من دستور المملكة، حين نصت على ضمان الدولة لحرية المبادرة والمقاولة والتنافس الحر، وهو المبدأ الدستوري الذي جاء القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، قصد تنظيمه.

غير أن هذا المبدأ يتنافى مع كل الممارسات المتصلة بالاحتكار والمضاربات غير القانونية، ومختلف الأفعال الرامية إلى الإضرار البين بالقدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات، من خلال تعمّد الرفع غير المبرر في الأسعار والأثمان، كمثال ما تعرفه أسعار اللوازم المدرسية برسم الدخول المدرسي 2023/2022، من ارتفاع ألهب جيوب الأسر بشكل يحول دون تفعيل المقتضي الدستوري الهادف إلى جعل التعليم ميسر الولوج لفئات عريضة من المجتمع.

ومعلوم أن المادة الرابعة من القانون رقم 104.12 المشار إليه سلفاً، نصّت على أحكام واضحة في باب حماية وتحصين القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات، حيث نصت على أنه يمكن للإدارة، بعد استشارة مجلس المنافسة، اتخاذ تدابير مؤقتة ضد ارتفاع فاحش في الأسعار تعلقه ظروف استثنائية أو كارثة عامة أو وضعية غير عادية بشكل واضح في السوق بقطاع معين.

لذا، نسائلكم عن التدابير المتخذة لحماية القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات جراء ارتفاع أسعار اللوازم المدرسية برسم الدخول المدرسي لـ 2023/2022.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

إلهام الساقى